تحليل سوسيولوجي لمفهوم التنمية
" نموذج الإقلاع التنموي لمالك بن نبي "

Sociological analysis of the concept of development
- Malik bin Nabi's developmental take-off model-

1. أ بوبريمة كوثر، bouberrima kaouther، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
طالبة دكتوراه، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، k.bouberrima@univhb-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 07 /2020/12 تاريخ القبول: 12 /2021/01

الملخص:

يعد موضوع التنمية من الموضوعات التي شغلت مختلف العلوم والتخصصات والمفكرين، خاصة العلوم الإقتصادية والعلوم الإجتماعية على إختلاف تخصصاتهم وتنوع إهتماماتهم، وفي الواقع نجد أن التنمية كمفهوم مر بعدة ظروف تاريخية وعقبات حتى تبلور بالمفهوم الحديث، فالتنمية من ضروريات أي مجتمع وأداة لتحقيق تطوره وإزدهاره خاصة الدول النامية كالجزائر التي تسعى جاهدة للعبور من التخلف إلى مصاف الدول النامية، وهذا لا يكون إلا عن طريق تطبيق نموذج تنموي " كنموذج مالك بن نبي " فعال ومناسب لخصوصية المجتمع الجزائري، لمساعدة جميع الأنظمة والمؤسسات لمواجه مشكلاتها وإعطاء بدائل لها في خضع التطور التكنولوجي الرهيب الذي يشهد العالم في مقابل الإحتشام العلمي والتكنولوجي الذي تعاني منه أغلب القطاعات في المجتمع الجزائري كالقطاع الإقتصادي والقطاع الصحي والقطاع التعليمي...إلخ

كلمات مفتاحية: التنمية، النموذج، مالك بن نبي

Abstract

The topic of development is one of the topics that have occupied various sciences, disciplines and thinkers, especially economic sciences and social sciences, despite their different specializations and the diversity of their interests, and in fact we find that development as a concept has gone through several historical circumstances and obstacles until it crystallized in the modern concept. Developing countries like Algeria, which are striving to cross from underdevelopment to the ranks of developing countries, and this can only be done through the application of a development model such as Malek Bennabi that is effective and appropriate for the privacy of Algerian society, to help all systems and institutions to face their problems and give alternatives to them. It is subject to the terrible technological development that the world is witnessing in return for the scientific and technological modesty that most sectors in Algerian society suffer from, such as the economic sector, the health sector, the educational sector, etc.

***Key words**: development, model, Malek Bennabi-*

مقدمــة:

ظهرت إتجاهات نظرية نقدية تحاول تفسير واقع المجتمعات والإقتراب منها أكثر، حيث برزت في السنوات الأخيرة عدة دراسات تتناول التنمية من خلال فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأي مجتمع من مجتمعات البلدان النامية، وإن كنا نتفق على أن الدول النامية (أو التي في طريق النمو) ، تعيش تكوينا إجتماعيا متعدد الأنماط بإعتباره سببا ونتيجة لظواهر ما يعرف بالتاءات الثلاث: " تخلف، تجزئة، تبعية "، التي تعاني منها مجتمعات هذه الدول فلا مناص من أن نتناول هذا الواقع من منظور سوسيولوجي (متعدد الأبعاد) ، والوقوف على نموذج تنموي للمفكر مالك بن نبي يمكنه أن يكون بديل للنموذجين الرأسمالي والإشتراكي لتحقيق التنمية والتطور لهذه المجتمعات، فما هو السياق السوسيولوجي لمفهوم التنمية، وما هو النموذج التنموي الفعال لتحقيق التنمية في الجزائر؟

1-مفهوم التنمية :لمحة سوسيولوجية.

تباينت وتعددت مفاهيم التنمية وتنوعت إتجاهات دراستها وتحليلها وفقا للمواقف المعرفية للمفكرين والمختصين في هذا المجال، وعلى هذا الأساس ظهرت أفكار وإتجاهات متعددة كانت تهدف أصلا إلى بناء نظرية في التنمية، إلا أن هذا لم يمنع من التفكير وبلورة إتجاهات أساسية حاول أصحابها دراسة ومعالجة مصطلح ومفهوم التنمية وفق منظور وتصور معين.

فقد تعددت تعريفات ومفاهيم التنمية باختلاف وتعدّد المدارس والمقاربات. وتباينت التصورات انطلاقا من المفهوم والممارسة فهي قضية معقدة وشائكة في نفس الوقت. ويختلف هذا المفهوم من إطار نظري إلى آخر ومن تخصّص إلى آخر على اعتبار تعدّد التخصصات العلمية المهتمة بالتنمية1.

ويمكن القول في هذا السياق إن نشأة المفهوم ترجع أساسا إلى عمق الفجوة بين الدول الغربية المستعمِرة والدول النامية المستعمَرة، فقد تبلور هذا المفهوم بأكثر وضوح عند حصول بعض الدول على استقلالها ووقوفها على مشاكلها المتراكمة الناتجة عن الاستعمار ولذلك نشأ مفهوم التخلف للتدليل على الانحطاط والركود، وهو المقابل لمفهوم التنمية الذي يدل على الحركية والتطور والتقدم والنهوض والنمو... لذلك شاعت التقسيمات بين عالمين "المتقدم" "و المتخلف" أو كما يسميها سمير أمين في نظرية "التطور اللامتكافئ" أو "التبعية" بالمركز والأطراف وجدلية التفاعل بينهما. ومن هذا المنطلق فإن التنمية كانت ولا زالت الهدف الأساسي والرئيسي لكل المجتمعات التي مازالت ترضخ تحت خط الفقر2.

فمصطلح التنمية مسألة نزاعيّة عديدة أطرافها تدخلا وتسييرا واستفادة ؛3 ولذلك يكون من الضّروري وضع المفهوم في سياق اعتبار التنمية صيرورة مركّبة وليست فعلا واحدا، شاملا، محددا. ولئن تعددت نظريّات التنمية باختلاف المدارس والتيارات فإن موضوعها الرئيس يبقى، من المنظور السّوسيولوجيّ، التفكير في الفعل التنموي بوصفه فعلا اجتماعيا من خلال تحليل ما يتم في سياقه من ممارسات وما ينتج عنها من تغيّرات في نمط إنتاج الثروة وكيفية تعييرها أو تثمينها وسياسات توزيعها.

وبالرجوع إلى جذور المفهوم من خلال ا لفكر الخلدوني ؛4 الذي كان سبّاقا في وضع معالم نظرية العمران، وهي نظرية تُقدِّم تطور المجتمعات إلى مرحلة الحضارة والترف على أنه بداية الانهيار والأفول والسقوط وهي ليست غاية التنمية التي تتناقض أو تتعارض مع التطور المادي المفرط الذي لا يضمن الاستقرار دون المحافظة على الطبيعة البشرية الحقيقية، التي تستمد جوهرها من الأخلاق والدين والعيش على الضروريات والتأقلم مع البيئة بفعل التضامن الاجتماعي أو ما يسميه دوركايم "بالتضامن الآلي". فهي تنمية تقوم على البعد النوعي الكيفي دون أن تنفي البعد المادي الضروري.

وبالرجوع لدى منظري المدرسة الماركسية فإنهم يروا بأن التنمية هي تغير اجتماعي بنائي يهدف إلى هدم مكونات المجتمع التقليدية "المتخلفة" والارتقاء بها بما يمكّن من تغيير العلاقات الاجتماعية المراد الوصول إليه، لأن هذا البناء التقليدي هو نتاج التبعية متعددة الجوانب بين مجتمعات "متخلفة" وأخرى "متقدمة" 5. وعطفا على ما سبق فإن مفهوم التنمية من الناحية السوسيولوجية هي الارتقاء من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم والتطور من حيث تثمين الموارد المتاحة بمختلف أنواعها واستغلالها الأمثل في جميع النواحي الاجتماعية.

2- التطور التاريخي لمفهوم التنمية:

إنطلقت الأفكار الأولى التي تنادي بالتنمية والنمو منذ القديم مع الحضارات القديمة كالبابليين، الأشوريين، والمصريين، وتطورت عبر الزمن حتى يومنا هذا.

فقد شهد تاريخ العرب المسلمين نهضة حضارية واسعة امتدت من شرق ملكهم إلى غربه وقد كان للتقدم الذي وصلوا إليه أثره على الإقتصاد، كما كان للرخاء الاقتصادي أثره على باقي المجالات الأخرى ومن بين العوامل التي أدت إلى نهضتهم العمل الذي أكدت عليه تعاليم الدين الإسلامي كما لو لم تؤكده نظرية أو تعاليم أخرى فقد جعلته مصدرا للثروة والكسب الحلال مغيرة بذلك لنظرة العرب في الجاهلية من ازدرائهم للعمل المادي خصوصا ما كان في الزراعة والصناعة6.

كما برز مفهوم التنمية **Development** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني " آدم سميث " في الربع الأخير من ق 18 وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، وقد برز بداية في علم الإقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية إتجاه الديمقراطية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية، فأصبحت هناك:

- تنمية ثقافية التي تهدف لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترفيه الإنسان،
- وكذلك تنمية إجتماعية التي ترموا إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية،
- بالإضافة إلى ذلك إستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع،
- كما نجد مفهوم التنمية المستدامة الذي برز خلال مؤتمر إستوكهولم في 1972، حول البيئة الإقتصادية الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي يعني التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي، وتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا7.

ولقد إرتبط مفهوم التنمية في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات إجتماعية توضح مدى التفوق الأوروبي، وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال حصرها نطاق التنمية على التطابق مع نمط معين من التطور ويرجع الفضل إلى "هربرت سبنسر" **H-Spencer** في إنتشار كلمة التطور عند صياغة نظريته في التطور الإجتماعي والتي تتلخص في أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر الحياة الإجتماعية تأخذ

الظواهر والنظم الإجتماعية في التطور وتخضع بدورها للإنتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص كما ذهب سبنسر إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وأن الكون يتميز بالحتمية وأنه يسير وفق قانون طبيعي8، ولقد إرتبط مفهوم التنمية في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات إجتماعية توضح مدى التفوق الأوروبي وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال حصرها نطاق التنمية على التطابق مع نمط معين من التطور.

فنجد أن تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الإقتصادي السائد، بحيث خلال الخمسينات إهتم بمسائل الرفاه الإجتماعي، لينتقل خلال الستينات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب، ثم خلال السبعينات إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن خلال الثمانينات تم إغفال الجانب البشري حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وعند بداية التسعينات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية9.

ولقد تزامن ظهور مفهوم التنمية مع بزوغ الرأسمالية ذروة نموها وما صاحبها من تقدم مذهل أفسح الطريق أمام فكرة التطور المادي والتنمية ويوضح لنا هذا الإرتباط بين التنمية والرأسمالية ضرورة التميز بينثلاث مراحل أساسية في تاريخ الرأسمالية تتمثل في:

- المرحلة الأولى:

وهي مرحلة الرأسمالية التنافسية، والتي تميزت بإنتاج السلع الإستهلاكية وظهور الأسواق المتنافسة، كما اتسمت هذه المرحلة بدخول البرجوازية الصناعية الجديدة في صراع ضد الإقطاعية لإحراز القوة السياسية، ولقد إنحصر مفهوم التنمية في تلك المرحلة على النمو الإقتصادي وزيادة تراكم رأس المال.

- المرحلة الثانية:

وهي مرحلة السيطرة الإحتكارية على السوق من خلال التنظيمات الضخمة، إلى جانب سيطرة المراكز الصناعية على الأطراف، ولقد شهدت هذه المرحلة سرعة في التنمية الإقتصادية والتطور التكن ولولوجي، كما ظهرت الرأسمالية كشكل مسيطر للإنتاج في العالم، ولقد ركزت البرجوازية على التنمية بإعتبارها ضرورة وحتمية.

- المرحلة الثالثة:

ولقد بدأت بحصول معظم دول العالم الثالث على إستقلالها، ولقد شهدت هذه الفترة سيطرة نموذج واحد للتنمية على فكر هذه البلدان وجهودها، وذلك من خلال السير على نهج التوصيات التي قدمها الغربيون أي إتباع الطريق الذي رسمته البلدان الغربية ويطلق عليه التحديث **Modernisation** 10.

وعليه تفترض نظرية التحديث إحداث سلسلة من التحولات، وهي في مجملها محاكاة للنموذج الغربي، بعبارة أخرى تهدف هذه النظرية إلى أن تسير دول العالم الثالث على نفس الطريق الذي سارت عليه الدول المتقدمة، كما تفترض أن تعاني هذه الدول من المشكلات التي مرت بها المجتمعات الغربية، ومن ثم يعد انتشار القيم الرأسمالية والاتجاهات والتنظيمات الإقتصادية أمرا أساسيا التنمية11.

ومن هنا ظهر تعريف آخر للتنمية يركز على العوامل الإقتصادية، وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو إقتصادي حيث جاء التركيز على عوامل الإنتاج المادية والتكن ولوجية وعمليات الاستثمار والعائد والتصدير والإستيراد والبحث بقوة عن المواد الخام وعمليات التصنيع، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية اللازمة لزيادة الناتج القومي، ومن ثم أغفل هذا التعريف جانب على درجة من الأهمية وهو قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مع الأرض ورأس المال والتنظيم وذلك من منطلق أن قوة العمل متوفرة دائما عددا ومهارة12.

نتيجة للإهتمام بقضايا البيئة بمعزل عن الحاجات البشرية وإنطلاقا من العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها، وينطلق من حقيقة مؤداها إمكانية تحقيق تنمية ونمو إقتصادي في بلدان العالم الثالث على أساس تدعيم قاعدة الموارد البشرية وتوسعها.

من هنا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد لها وهو التنمية المستدامة حيث تلعب الاعتبارات البيئية دورا أساسيا في هذا المفهوم، وينطوي هذا المصطلح على ثلاث قضايا أساسية:

1 - يعيش ثلثي الجنس البشري في دول العالم الثالث، ومن ثم فليس هناك بديل أمام هذه الدول إلا إحداث تغير إجتماعي وإقتصادي متواصل ومتلاحق من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية وتحقيق إمكانات أفضل لأفرادها.

2 - تتبع دول العالم الثالث إستراتيجية تنموية لا تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، ومن ثم فهي تقوض الأساس الذي تنهض عليه التنمية المستدامة.

3 - ترتبط قضايا التنمية والبيئة ببعضها البعض، ومن ثم فمن العسير دراسة إحداها بمعزل عن الأخرى، إلا أنه لسنوات قليلة مضت كان يتم تحديد إطار المشكلات البيئية في ضوء التلوث، بينما تقاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس نمو ناتج الدخل القومي، إلا أن تلاحق المشكلات البيئية استدعى ضرورة توجيه الأنظار نحو دراسة تأثيراتها على التنمية13.

والواقع أن قضية التنمية فرضت نفسها على الفكر العالمي إعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الإستقلال الوطني من ناحية وتزايد حركة المد الشيوعي من ناحية أخرى ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي، والتنمية الإقتصادية، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفي، والتنمية الإستيطانية، أو مشروعات التوطين...الخ تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر السوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية وحكومات الدول وعلماء الإجتماع والخدمة الإجتماعية وعلماء الإقتصاد والأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة.

وقد كانت أهم القضايا المطروحة هي التنمية القومية، والتنمية الريفية، ويرجع هذا إلى جانب عدة أسباب في مقدمتها الحاجات العملية للدول النامية من ناحية، وإلى محاولة مفكري الغرب تطوير تصورات نظرية في مجال التنمية والتخطيط قادرة على مواجهة التصورات الماركسية خاصة بعد أن أصبحت هذه التصورات واقعا ثبت نجاحه وتفوقه على النموذج الغربي في النمو في الإتحاد السوفياتي14.

ونلاحظ أيضا إهتمام الفكر السوسيولوجي المتقدم في القرن التاسع عشر بإعادة صيغة العلاقات والنظم الإجتماعية وترشيد البناء الإجتماعي ليقوم على أساس عقلاني، وكان المنطلق الأساسي لهذين العلمين (علم الإقتصاد وعلم الإجتماع) هو خدمة الطبقة البرجوازية الصاعدة. وما إن أستتب الأمر بانتصار هذه الطبقة وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الإقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية وحاول البحث عن نموذج للتوازن الاستاتيكي والذي هو في جوهره رفض للتطور والتغير، وتابع علم الإجتماع هذا الإتجاه بإهمال المنظور التطوري والتركيز على قضايا النظم والتساند الوظيفي للأنساق وعلى إبراز أولوية وأسبقية وإستقلال النسق القيمي أو التركيز على البناء وليس العلمية ولعل هذا ما يفسر التجاهل المخطط لهذه المعالجة لدى علماء الغرب.

ولكن نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي من تغيرات عميقة سواء بظهور التخطيط أو التنمية الإشتراكية الناجحة في الإتحاد السوفياتي، أو بظهور حركات التحرر الوطني في دول العالم النامي وأخذها بمبدأ التخطيط محاولة منها

لتعويض ما فاتها نتيجة ظروفها التاريخية، ظهرت فكرة التنمية القومية وظهرت طائفة من العلماء والمفكرين المهتمين بهذه القضية سواء في الفكر السوسيولوجي أو الإقتصادي15.

يقسم الفكر الإقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسيين:

أحدهما يمثل الفكر الإقتصادي في الغرب ويستمد مفهومه من تجربة النمو الإقتصادي الغربي، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر: فيمثله إقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية، إجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة ونزول بالشرح مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض.

والجدير بالذكر أن هذين التيارين متفقان على أن القاعدة الأساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الإنتاجي المادي والبشري القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان16.

أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، وكذلك فإنه يختلف فهمها في الدول النامية عن مفهوم الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تعني نغيرا جذريا في الأوضاع القائمة والتي قدلا تكون مختلفة وما يزال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومنفذيها ولو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، لما وصلت هذه الدول إلى تراجع وتدهور في معظم المجالات الإقتصادية والإجتماعية وكانت إن كان هناك بعض التطور في مجالات التعليم والصحة في بعض الدول النامية ومنها الدول العربية لكن دون مستوى الطموح الذي ترغب هذه الدول تحقيقه، ونود هنا أن نعود للوراء إلى معرفة جذور طرح قضية التنمية وبالذات في الدول النامية أو ما يسمى الآن بدول العالم الثالث، حيث وجدت البلدان النامية بعد الحصول على إستقلالها السياسي أن عليها أن تبذل جهودا لتخلص اقتصادياتها من التنمية الأجنبية ولتحقق معدلات سريعة للتنمية في الإستقلال السياسي 17 الذي حصلت عليه شعوب بلدان العالم الثالث بعد السيطرة الإستعمارية ، السياسية والإقتصادية وهذا بعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب ؛ وقد إختلف المنظرين والعلماء في تعريف التنمية نظرا لأن عملية التنمية لا تعتبر مفهوم استاتيكي بل معقدة وتنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النسق الإقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النسق ببعضها البعض.

يمكن تحديد أهم مراحل تطور مفهوم التنمية في:

1-التنمية بوصفها مرادف للنمو الإقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي إمتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالإعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وسريعة وقد ثبتت بعض الدول إستراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، ومن هذه الإستراتيجية المعوقات الخارجية والتجارة من أجل زيادة الصادرات ، ويعد نموذج "والت روستو **Walt Roustow** "المعروف بإسم "مراحل النمو الإقتصادي" أحد النماذج المشعورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية محتواها في هذه المرحلة فقد إشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات

الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة الإستهلاك الكبير.

2-التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى متصف العقد السابع من القرن العشرين ، بدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا إجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الإقتصادية فقط فقد أخذت التنمية إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها18.

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج **Seers** الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ، وإنما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود التنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه ، وكذلك تتحمس هذه المرحلة في نموذج **Modaro** الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي :إتباع الحاجات الأساسية إتباع الحاجات الأساسية، إحترام الذات، **Self-estime** وحرية الإختيار **To be able to choose** .

3-التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة /المتكاملة.

إمتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسينه ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن التسمية التي غلبت هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل من الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد.

- التنمية المستديمة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستدامة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشرت لأول مرة عام 19.1987

وقد حدد " ساندر " أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري لتنمية المجتمع في نظره هي :

- أولا: التنمية كعملية وهنا يكون التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة والتي من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا ويمكن قياس هذا الانتقال من البساطة الى التعقيد في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو- إجتماعية.

- ثانيا: التنمية كمنهج وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الإهتمام في ظل هذا البعد بالعملية قائما، ويكمن الخلاف في نقاط التركيز، حيث يكون التركيز، هنا على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الإضطرارية المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

- ثالثا: التنمية كبرنامج ويكون التركيز هنا على مجموعة الأنشطة ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف، ويذهب " ساندرز " الى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيتضمن قائمة بالأنشطة ويكون الفرض الموجه

هنا هو تنفيذ هذه الإجراءات يمكن أن يحقق مجموعة الأنشطة، وهذا التركيز على البرنامج وليس على الجماهير هو ما يجعل هذا المدخل مدخلا ذا طابع صوري إلى حد كبير.

- رابعا: التنمية كحركة ولا يكون التركيز هنا على مفهوم البرامج وإنما على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

ويؤكد " ساندرز" في نظريته عن التنمية على أن هناك أربعة ميادين أساسية في النظرية السوسيولوجية ذات ارتباط وثيق بنظرية التنمية تتمثل في التغير الإجتماعي، الضبط الإجتماعي، التنظيم الإجتماعي، وعلى الإجتماع السياسي20.

والتنمية بشكل عام عملية تغير ثقافي دينامية أي متصلة وواعية، موجهة تتم في إطار إجتماعي معين، وترتبط عملية التنمية بإزدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك في الإنتفاع بنتائجه وثمراته. فالتنمية تنطوي كذلك على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني، وجل المجالات الروحية، الفكرية، التكنولوجية، الإقتصادية، المادية21.

ويتضمن مفهوم التنمية جانبين هما:

الأول: علمي يتصل بالتخطيط وتطبيق الوسائل العلمية أو التقنية في الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنلوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع.

الثاني: عقائدي أو إيديولوجي أو قيمي أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع الذي تسعى برامج التنمية إلى تحقيقة22؛ والجدول التالي يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

جدول رقم 1: يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات ق20	التنمية= النمو اللإقتصاد
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن 20	التنمية=النموالإقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن 20	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للمكان
5	منذ قمة الأرض	التنمية المستدامة+ النمو الاقتصادي + التوزيع العادل+ الإهتمام بجميع جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان محمد غيث، ماجد أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة وفلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 286، 287.

3- تحديد مفهوم التنمية:

لا يوجد تعريف واحد شامل لمفهوم التنمية بل تعددت التعاريف وتنوعت حسب المفكرين والمختصين في مختلف مجالات العلوم الإجتماعية والإنسانية، فهو مفهوم تتجاذبه مختلف العلوم والمعارف، فمنهم من يركز على الجانب

الإقتصادي ومنهم من يركز على الجانب الإجتماعي أو الثقافي او البشري...، أو جميع المجالات، إلا أن أغلب التعاريف ركزت على جانبين الجانب الإقتصادي، وجانب التغيير.

وسوف نركز في بحثنا هذا على مفهوم التنمية في ثلاث جوانب أساسية : الجانب الإقتصادي، الجانب الإجتماعي، والجانب السياسي، بإعتبارها أهم القطاعات التي ركزت عليها الدولة الجزائرية في سياساتها التنموية، إلا أن المشاريع التنموي تختلف من فترة تاريخية إلى أخرى حسب إحتياجات المجتمع وتوجهات الدولة الإيديولوجية والسياسية وبرامج مختلف الأحزاب، ويبقى مفهوم التنمية مفهوم يشمل مختلف المجالات التي يمسها النمو والتغيير في المجتمع وتؤدي سوف نركز في بحثنا هذا على مفهوم التنمية في ثلاث جوانب أساسية : الجانب الإقتصادي، الجانب الإجتماعي، والجانب السياسي، بإعتبارها أهم القطاعات التي ركزت عليها الدولة الجزائرية في سياساتها التنموية، إلا أن المشاريع التنموي تختلف من فترة تاريخية إلى أخرى حسب إحتياجات المجتمع وتوجهات الدولة الإيديولوجية والسياسية وبرامج مختلف الأحزاب، ويبقى مفهوم التنمية مفهوم يشمل مختلف المجالات التي يمسها النمو والتغيير في المجتمع وتؤدي إلى تحقيق التقدم والتطور والإزدهار، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن الحديث عن تنمية بدون الحديث عن المساهم في هذا الفعل ونقصد هنا مختلف الشرائح والفئات الإجتماعية التي يمكنها أن تشرك في هذا العمل التنموي، وسوف نركز في بحثنا هذا على " المرأة " التي تشكل أكثر من نصف المجتمع في مختلف المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري وبإمكانها أن تشرك جنبا إلى جنب مع شريكها الرجل، فعجلة التنمية لا يمكن أن تتحرك بطرف واحد فقط وبالتالي وجب إشراك الطرف الثاني، الذي يعتبر أحد الموارد البشرية الهامة والفاعلة لما لها من دور فعال ومهم في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات والمرأة الجزائرية كغيرها من نساء العالم خاضت أشواط تاريخية عديدة (خاصة أثناء الثورة التحريرية) حتى وصلت لما هي عليه الآن، فقد ناضلت في المجتمع على الرغم من مختلف المعوقات التي واجهتها ومزالت تواجهها ونخص بالذكر المعوقات الإجتماعية، المعوقات الذاتية، والمعوقات الفيزيقية.

إن تحديد مفهوم التنمية مرتبط بعدة إعتبارات أهمها:

-الظروف والأحوال التاريخية التي ساهمت في تكوين البناء الكلي للمجتمع موضوع التنمية، ومن ثم في تشكيل الإيديولوجية التي ينطلق منها المخططون والقائمون بعملية التنمية.

-الحالة الراهنة للمجتمع – موضوع التنمية – والتي تفرض أولويات معينة تتعلق بالقطاعات، أو لأقاليم متباينة، أو الجماعات الإجتماعية وقد تفرض هذه الحالات خطة قومية شاملة للإصلاح والإرتقاء بالمجتمع القومي.

-طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين البلد موضوع التنمية والبلدان الأخرى، وإحتمالات تعرض هذه العلاقات لنوع من التغيير.

-أسلوب التنمية، فقد يكون هذا الأسلوب تدريجيا، وقد يكون ثوريا، وفي جميع الأحوال ينبغي أن تشارك كل القوى المنتجة المتاحة في المجتمع في هذه العملية.

-أن يقوم المضمون التنموي في إطار من الالتزام الحقيقي والتوافق الكامل مع القيم الدينية الصحيحة، والقيم والمبادئ الإنسانية العامة في صورها المتحضرة السامية.

-الإلتزام بالأهداف القومية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والتوافق الكامل بين السياسات التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف القومية وبين القيم الدينية والمبادئ الوطنية الخالصة، دون ميل لأي إتجاهات طائفية ونفعية.

-أن التنمية وإن كان لها في الأغلب أساس اقتصادي وتهتم في المحل الأول بالموارد المتاحة وأوجه النشاط الإقتصادي فإن هدفها الأخير هو الارتفاع بمستوى الإنسان اقتصاديا واجتماعيا وخلقيا على السواء، فالتنمية عملية متكاملة، لها جانبها الاجتماعي والإنساني مثلما لها جانبها الاقتصادي والتكنولوجي ما دام الهدف الأخير منها هو خير المجتمع والناس23.

-إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند التعرض لمفهوم التنمية هو تباين التفسيرات التي قدمها علماء الإجتماع لهذا المفهوم، وربما يرجع هذا في جانب كبير منه إلى إختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية ويدفعنا هذا الموقف إلى عرض هذا المفهوم والتفسيرات المتباينة المرتبطة به كمقدمة لفتح الطريق أمام فهم هذه القضية الجديرة بالبحث والتقصي.

4- خصائص التنمية:

لقد عرف مفهوم التنمية تطورات كبيرة منذ تبنيه في خمسينات القرن العشرين من طرف علم الإقتصاد كتخصص عرف بإسم " إقتصاد التنمية " وهذا بالنظر إلى التحولات العميقة التي عرفها العالم ولا زال يعرفها والتي مست البلدان المتطورة والنامية على حد السواء، وهي التحولات التي أثرت ولازالت تؤثر بشكل عميق في مفهوم التنمية ومحتواها وتطرح بإلحاح ضرورة إعادة إكتشافه وتجديده ليتماشى مع هذه التحولات ومع المتطلبات الجديدة والتحديات التي تنتظر البلدان النامية على العموم والبلدان العربية على الخصوص، وهي التحولات التي يمكن تلخيصها في أربع نقاط24:

1 - العولمة التجارية بخصائصها ومظاهرها وما تحدثه من تحولات على إقتصاديات البلدان والإقتصاد العالمي ككل على مختلف مجالات النشاط الإقتصادي من إنتاج وتبادل وإستهلاك وتوزيع وإعادة توزيع، وما تفرضه من تأقلم ويمكن أن نذكر بالتحديد:

–الثروة العلمية والتكنلوجية وتطبيقاتها وإنعكاس ذلك على أنماط عمل وعيش الإنسان وإحتياجاته المادية والثقافية.

–إنفتاح الأسواق وتراجع دور الدولة ومؤسسات التعديل الدولية، وبالمقابل تناسي مكانة الإحتكارات المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي وإقتصاد الدولة والتي هي نفسها عرفت تحول في أشكال عملها وتنظيمها وإستراتيجياتها، كما تطرح هذه التحولات مسألة إعادة ترتيب العلاقات بين البلدان المتطورة نفسها، وبينها وبين البلدان الصاعدة، والبلدان النامية.

–الكوكبة المالية ومكانة وتجمع المجال المالي مقارنة بمجال الإنتاج الحقيقي وما لذلك من إنعكاس على سير الإقتصاد العالمي وإقتصاد الدول، إذ أصبحنا بتلك الهشاشة التي جعلت الأزمات تتكرر بفترات دورية قصيرة، وبقوة صار يهدد مستقبل الإنسانية ككل.

2 - الأزمة متعددة الأبعاد (مالية، إقتصادية، غذائية، بيئية) التي يعرفها الإقتصاد الرأسمالي العالمي، والتي تطرح في الواقع تساؤلا عن ما إذ هي أزمة عابرة أم أزمة نظام ونمط في تطبيق النمو الذي إعتمد منذ الثورة الصناعية والقائم على الإنتجارية.

3 - فشل نماذج التنمية التي إعتمدتها البلدان النامية ومنها الغربية، بما في ذلك النموذج الليبرالي الجديد تحت إسم برنامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية ، ونجاح بلدان أخرى.

4 - التطورات العميقة التي يعرفها إقتصاد التنمية والفكر التنموي بشكل عام أمام كل هذه التحولات ، وأمام التجارب الناجحة للبلدان الصاعدة، فالحديث أصبح اليوم عن التنمية المستدامة والتنمية البشرية، تنمية بيئية أو إقتصاد بيئي، تنمية إجتماعية تضامنية.

فبغض النظر لهذه التحولات العالمية التي شهدتها معظم الدول فهي تتأثر بها وأنظمتها ومؤسساتها الدولية المالية والنقدية تساهم في خلقها لتحقيق التنمية، فعملية التنمية عملية هادفة تسعى إلى إحداث تغييرات في جميع المجالات، إنطلاقا من الموارد المتاحة وفق إستراتيجية معينة بنائية وظيفية، وهي تعني على المستوى الفردي تحسنا في مستويات

المهارة والكفاءة الإنتاجية ، والحرية والإبداع، والإعتماد على الذات وتحمل المسؤولية، فبعض هذه العناصر والمقومات تعتبر من الناحية الواقعية مقومات سلوكية وقيمية يصعب تحديدها وتقييمها، حيث تعتمد على عامل الزمن وعامل التركيبة الإجتماعية والنظام الإقتصادي الإجتماعي، والظروف المحيطة بالمجتمع، أو الظروف الدولية، بمعنى آخر فإن تحقيق أي جانب من جوانب التنمية إنما يرتبط إرتباطا وثيق الصلة بوضع المجتمع بأكمله، على المستويين الداخلي والخارجي، وفي إطار الجانبين السياسي والإقتصادي25.

وعليه يمكن إبراز خصائص التنمية في النقاط التالية:

1 - التنمية تركز على الانسان بإعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع.

2 - التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس شريحة دون أخرى.

3 - تستهدف التنمية إستغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.

4 - تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداءا من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.

5 - تهدف التنمية إلى تنمية وعي الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.

6 - وتستهدف التنمية وضع إشباع الحاجات الأساسية في المقدمة إلى جانب محاولة القضاء على الفقر26.

5- أبعاد التنمية:

تعتبر التنمية شكل من أشكال التغيير، إلا أن التغيير غير التنمية، فالتغيير يحدث تلقائيا وفي كل إتجاه، سواءا أردنا أم لم نرد، أما التنمية فماهي إلا تغيير إجتماعي إرادي موجه، والتنمية بهذا المعنى هي التطور لأنها تعني إنتقال المجتمع من طور إلى طور، ومن خصائصها أنها متكاملة بمعنى، لا يمكن أن تحدث تنمية شاملة دون التركيز على جميع أبعادها، التي يمكن أنتبرز في البعد البيئي والبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد السياسي والبعد الثقافي، التي تتكامل فيما بينها لتحقيق التقدم والتطور المنشود وفق إستراتيجية الدولة وسياساتها التنموية وبرامجها وخططها، تتمثل هذه الأبعاد في :

–البعد الإقتصادي: ويقوم على :

1 - عدم تدخل الدولة: انطلاقا من المبدأ الإقتصادي دعه يعمل دعه ينطلق، ودعم الحرية الفردية في الانتاج والاستهلاك حيث يعتبر تدخل الدولة نوعا من الحد القيد لحرية الأفراد وهذا يتعارض مع فلسفة النظام الرأسمالي، بالاضافة الى أن الدولة تتدخل فقط في الحالات الطارئة وخاصة في الأمور المتعلقة بالأمن القومي والخدمات العامة.

2 - التخطيط القطاعي: التخطيط من وجهة نظر النظام الرأسمالي يعتبر نوعا من تدخل الدولة لذا فنمط التخطيط السائد هو التخطيط التأشيري الذي يرتبط بمؤشرات الأزمات وفي قطاعات معينة، حيث يمثل تدخل مؤقت لمواجهة أزمات طارئة وينتهي بنزول هذه الأزمات.

3 - الملكية الفردية (الخاصة): لأدوات الانتاج حيث يتحمل القطاع الخاص مسؤوليات المشروعات الاقتصادية من حيث إختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكمياته وأسعاره وفقا لقوانين السوق المرتبطة بالعرض والطلب والمنافسة الحرة حيث يكون الإنتاج بهدف الربح في المقام الأول.

4 - تتطلب عمليات التنمية الاقتصادية إستخدام المزيد من الموارد وبناءا على طبيعة الموارد المستخدمة يتحدد تأثير التنمية الإقتصادية على البيئة من حيث تدهورها أو تلوثها، ويعني تدهور البيئة إفساد شيئا من إنتاجيتها أو كل

إنتاجيتها، وإن كان ولا بد من هذه السلبيات البيئية من جراء التنمية الإقتصادية فيجب أن تتم عند " حدها الأدنى " أي عند حد التلوث والتدهور الأمثل27.

-البعد الاجتماعي والثقافي:

يعتبر الإطار الثقافي والاجتماعي ذا أهمية بالغة في عملية التنمية، بمعنى أن التنمية تتم على مستويات هي: المستوى التكنولوجي(الفني)، والمستوى الإقتصادي، والمستوى الإجتماعي، حيث نجد أن تعليم المهارات الفنية الجديدة وتعلمها أمر يسير وسهل نسبيا، ولكنه لا يمثل سوى المقدمة الأولية لعملية التنمية الحقيقية، وليس هو التنمية كلها، إذ نجد بعد ذلك أن إستغلال تلك المهارات الفنية والأساليب التكنولوجية في ظل تنظيم إقتصادي أمثل عملية أكثر صعوبة وأكثر تعقيدا من العملية الأولى، لأننا نعرف أن المعرفة الفنية المتقدمة لا تتحول تلقائيا، وهي لا تقودنا تلقائيا الى التنظيم الاقتصادي الأمثل، أي لا تؤدي أوتوماتيكيا الى زيادة العائد من وراء إستغلالها، أي تتوقف زيادة العائد على حسن إستخدام تلك المعرفة وتلك الأساليب الجديدة.

ثم إن قرار استخدام المعارف والأساليب الفنية الجيدة من عدمه، وكذلك باستخدامها بشكل اقتصادي (أي يعود بأعلى عائد ممكن)، كما أن توزيع العائد من وراء استغلال تلك الأساليب الفنية توزيعا اجتماعيا فعالا، أي توزيعها على القطاعات الأكثر إحتياجا والأكثر أحقية بثمارها (بمعنى اخر أنها تؤدي فعلا الى تنمية القطاعات المتخلفة في المجتمع)...كل تلك الأمور تتطلب وجود نظام إجتماعي يكفل تحقيق هذه الغايات بالكفاءة المطلوبة و يساعد في خدمة عملية التنمية، خاصة شكل البناء الطبقي الموجود في المجتمع، ونوعية الاتجاهات والمعايير والعادات الاجتماعية الموجودة28.

إن غياب الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية في إستراتيجيات التنمية المطبقة في دول العالم النامي كان السبب في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية في تلك الدول، وربما يرجع ذلك إلى أن البيئة لا تتعرض للخطر إلا من خلال ممارسات الأفراد حيث تزايدت قدرة الإنسان على إحداث بعض التغيرات التي كان لها تأثيراتها ونتائجها السيئة، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى توجيه إهتمام أكبر إلى الأفراد في السياسات وفي برامج الاستثمار الرامية إلى تحفيز التنمية.

ويركز البعد الإجتماعي على تنمية الموارد البشرية، ورغم إختلاف إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية من بلد إلى آخر، إلا أن معظم دول العالم النامي تواجه تحديات مماثلة، وجدير بالذكر أن تنمية العنصر البشري تتعارض مع معدلات النمو السكاني، ففي ضوء الزيادة السكانية الحالية لن يصبح في الإمكان رفع مستويات المعيشة (مستويات التعليم، الإسكان، التسهيلات الصحية)29.

- **البعد السياسي:**

يقوم المجتمع الرأسمالي على نظام تعدد الأحزاب السياسية التي تعبر عن كافة الاتجاهات الفكرية بحرية تامة وبما يحقق الديمقراطية

ويفسر الفكر الرأسمالي التخلف بأنه يرجع الى عدم محاكاة الدول النامية لأساليب الحياة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وعلى المجتمع أن يقوم بابتكار أو استيراد ما يحتاجه من عمليات تتيح له فرص الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم والتحديث، ويتم ذلك من خلال تحديث الطبقات الاجتماعية، البيروقراطية، منظمات السوق والنقود، الروابط السياسية وما يتعلق بذلك من قوانين عامة ومن خلال هذا التجديد في نسيج المجتمع يمكن لقدرات المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلى، لذا فالتنمية تتم عن طريق النمو التدريجي المطرد وإنها مجرد برامج رعاية إجتماعية وخدمات عامة تتحقق عن طريق إصدار التشريعات

والقوانين لضمان حقوق الأفراد في إشباع احتياجاتهم الأساسية ويلتزم بها أصحاب رؤوس الأموال (المشروعات الاقتصادية)، ويتحمل مسؤولية وضعها وتنفيذها الهيئات الأهلية والحكومية30.

– البعد البيئي:

تحتل قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الإهتمامات القومية، ويرجع ذلك إلى أن إستنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها، ومن ثم يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية، ومن هنا يقع على الحكومة والأفراد ليس فقط الحفاظ على البيئة والعمل على منع تدهورها، بل والعمل على تطويرها وتحسينها حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات الأساسية وعلى إتاحة الفرصة لحياة أفضل ليس للأجيال الحاضرة فقط، بل ولأجيال المستقبل أيضا.

ولقد زاد الإهتمام بهذا البعد البيئي بعد إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في إستوكهولم عام 1972، فلقد ترتب عليه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة **UNEP** ، ولقد إستطاع هذا البرنامج أن يلفت الأنظار إلى ظواهر على جانب من الخطورة مثل التصحر، وغيرها من الظواهر التي شكلت تهديدا خطيرا على الموارد الطبيعية المتاحة، كما إهتم بتوضيح أبعاد المشكلات البيئية الناجمة عن، ضغط الإنسان المبالغ فيه على الموارد31.

6-الإقلاع التنموي في فكر مالك بن نبي:

درس المفكر مالك بن نبي وحلل واقع المجتمع الإسلامي عموما والجزائري خصوصا بصورة موضوعية ودقيقة، فنظر للأمور نظرة كلية وليست جزئية، فالحضارة هي الإشكال والهدف، والثقافة هي الأداة العملية التي من خلالها نقدم الإقلاع الحضاري، ومشكلة المفهومية هي التشخيص للحالة النفسية والإجتماعية لهذا المجتمع، فإشكالية المجتمع الجزائري ينظر إليها من باب فقدان الثقافة الفعالة والعملية من طرف الأفراد، هنا يكمن المشكل فنحن بحاجة إلى إعادة بناء الثقافة عن طريق التربية الهادفة، والمزيلة للقيم السلبية التي تغلغلت في سلوكيات الأفراد، عن طريق تبني نموذج تنموي يتأقلم مع خصوصية المجتمع الجزائري.

فالتنمية في الحقيقة هي في متناول كل شعوب العالم وغياب أو نقص في التنمية هو عارض تاريخي فقط وليس ملازما للشعوب، فمتى حضرت الإرادة والقرارات السياسية التي تحتاجها فعلا التنمية، فإنه يسهل عليها توفير شروطها. وفي هذا يقول مالك بن نبي:" فالتنمية لا تشترى بعملة أجنبية، غير موجودة في خزينتها، فهنالك قيم أخلاقية واجتماعية، وثقافية لا تستورد وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها " ، وعليه فالأمر متصل بمشكلتين مختلفتين في أساسهما، فهنالك هم في حاجة إلى مؤسسات، بينما نحتاج هنا إلى رجال، فمن الرجل تنبع المشكلة الإسلامية بأكملها، وبخاصة في الجزائر فالمسألة هي:

" يجب أولا أن نضع رجالا يمشون في التاريخ، مستخدمين التراب والوقت والمواهب في بناء أهدافهم الكبرى "

فالفرد يؤثر في المجتمع بثلاث مؤثرات32.

أولا: توجيه الثقافة

ثانيا: العمل

ثالثا: رأس المال

فالمركب الإجتماعي للثقافة ينحصر برنامجها التربوي، وهو يتألف من عناصر أربعة، يتخذ منها الشعب دستور لحياته المثقفة33:

1 - عنصر الأخلاق لتكوين الصلات الإجتماعية

2 - عنصر الجمال لتكوين الذوق العام
3 - منطق عملي لتحديد أشكال النشاط العام
4 - الفن التطبيقي الموائم لكل نوع من أنواع المجتمع أو الصناعة حسب تعبير إبن خلدون.

التنمية في الحقيقة هي في متناول كل شعوب العالم وغياب أونقص في التنمية هو عارض تاريخي فقط وليس ملازما للشعوبن فمتى حضرت الإرادة والقرارات السياسية التي تريد فعلا التنمية، فإنه يسهل عليها توفير شروطها.
وحقيقة التنمية أنها لا تستورد من الخارج، بل تنبع من الداخل إذا توفرت شروطها وفي هذا يقول مالك بن نبي: " فالتنمية لا تشترى بعملة أجنبية، غير موجودة في خزينتها، فهنالك قيم أخلاقية وإجتماعية وثقافية لا تستورد وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها 34"

يتم الإقلاع التنموي الفعلي والواقعي عندما يكون أهله أي الم خططين لمشاريعه معنيين بشرارة روحية، على حد تعبير " مالك بن نبي " أو معنيين بمبدأ روح التحدي على حد تصور " آرنولد توينبي "
فيتم الإقلاع التنموي في تصور" مالك بن نبي " عندما يتوفر ما يأتي :
أولا: الإرادة الحضارية والتي تنجب الإمكان الحضاري.
ثانيا: المعادلة الحضارية إنسان+ تراب + وقت
ثالثا: المركب الحضاري والمتمثل في : الفكرة الدينية " الشرارة الروحية " ، والتي بفضلها يحصل التفاعل بين الإنسان،التراب، الوقت، وبذلك ينطلق الإقلاع التنموي ولكي تستمر التنمية،وتبنى عليها النهضة والحضارة، يجب أن تتوفر شروط النهضة والحضارة التي يلخصها مالك بن نبي في عنصرين:
1)- عنصر عالم الأفكار ، عالم الأشخاص وعالم الأشياء: وأهم عامل من هذه العوامل الثلاثة هو عالم الأفكار ، لأن الأفكار الصالحة هي التي تنجب أشخاصا صالحين ودعاة الإصلاح وهؤلاء الأشخاص الصالحون المتعلمون، المثقفون، أصحاب المبادئ وذووا رسالة حضارية هم الذين يوجدون عالم الأشياء.
2)- عنصر شبكة العلاقات الإجتماعية: والتي هي عبارة عن نسيج من العلاقات الإجتماعية بين الأفراد والجماعات، مبنية على بعد الأخوة والتآخي والتضامن والتعاون والإيثار، هذا الطراز من شبكة العلاقات الإجتماعية هو الذي يحافظ على التماسك والتنسيق الوظيفي في عالم الأفكار، عالم الأشخاص وعالم الأشياء.

نجد أن مالك بن نبي يؤكد على ضرورة سلامة شبكة العلاقات الإجتماعية للعوالم الثلاث (عالم الأشخاص، عالم الأشياء، وعالم الأفكار) مثلها مثل " الشرارة الروحية " كمفاعل فكري لمعادلة: إنسان، تراب ، وقت، كما أكد أيضا في كتابه شروط النهضة على المنطق الجمالي بمعنى حفاظ المسلم أو الفرد في المجتمع على الجانب الجمالي لمكان سكنه والشارع والمجتمع ولباسه فهي سلوكات حضارية تنعكس على نفسية الفرد وتعبر عن أخلاقه وقيمه ومبادئه وتنعكس على نفسيته، فهو بذلك يحفظ كرامته ويعزز ثقته بنفسه، ويصون روحه، فيدفعه ذلك إلى الإنجاز، كما أشار أيضا إلى المنطق العملي ويقصد به إستغلال الوقت " إدارة الوقت " في تعلم حرفة جديدة أو علما نافعا أو كسب المال، وأكد على أن الذي ينقص المسلم ليس منطق الفكرة ولكن منطق العمل والحركة، فهو لا يفكر ليعمل ، بل يقول كلاما مجردا بل أكثر من ذلك، فهو أحيانا يبغض أولئك الذين يفكرون تفكيرا مؤثرا، ويقولون كلاما ليس منطقيا من شأنه أن يتحول في الحال إلى عمل ونشاط.

خاتمه:

من خلال ما سبق نرى أن التنمية كمفهوم حديث أنبثقت من أفكار وتحولات حدثت في المجتمعات الأ وروبية والعربية ونتيجة لظروف مجتمعية تاريخية ، سياسية، إقتصادية...الخ نتج عنها تغير مفهوم التنمية من مفهوم مادي

إقتصادي يركز على تحسين الإنتاج والإنتاجية ، إلى مفهوم شامل يمس جميع مجالات المجتمع فظهرت ما يسمى بالتنمية الإجتماعية ، التنمية الثقافية، التنمية السياسية، التنمية الإقتصادية، البشرية، البيئية، المستدامة والبشرية، وأخيرا التنمية الذاتية...،

فصارت التنمية ليس مجرد مفهوم وفقط بل الشغل الشاغل لجميع المفكرين والباحثين وحتى المسؤولين للنهوض والتطور وتحسين مستوى معيشة أفرادها ووضع حلول للأزمات والمشكلات التي تواجه مؤسساتها وأنظمتها، وفي مقابل ذلك ظهر الخلل في إيجاد نموذج تنموي فعال يكون ذا فعالية في تحقيق التطور والإزدهار، كالنموذج الليبرالي الرأسمالي الذي أثبت فعاليته في المجتمعات التي ولد فيها فقط، والنموذج الإشتراكي الذي نجح في بعض الدول وفشل في بعضها، بينما في الجزائر كغيرها من الدول العربية التي واجهت ظروف خاصة في جميع القطاعات خاصة القطاع الإقتصادي وما أفرزته التعديلات الدستورية من بقايا أنظمة فاشلة، ما زالت تعاني على جميع المستويات فلا النموذج الإشتراكي يوافق خضوصية المجتمع الجزائري ولا النموذج الرأسمالي، مما إستدعى بعض المفكرين إلى وضع نماذج تتناسب وخصوصية هذا المجتمع كالمفكر مالك بن نبي الذي وضع نموذج تنموي بديل يناسب ظروف المجتمع الجزائري ويراعي خصائصه التاريخية والتركيبة الفكرية والدينية وهو ما يسمى بنموذج الإقلاع الحضاري: تراب وقت وفكرة الذي يدعو إلى تأكيد فكرة أن التغيير هو تغيير الأنفس وتغيير الظروف بإستخدام الرجل المناسب في المكان المناسب.

الهوامش:

([1]) - محمد الهادي حاجي: **قراءة في مفهوم التنمية من منظور علم الاجتماع، انظر الموقع :**
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680664، **تاريخ الاطلاع :06ديسمبر 2020 على الساعة 18,00، بتصرف**

([2]) - المرجع نفسه.

([3])- صفوان الطرابلسي: **مقدّمة في علم اجتماع التنمية، انظر الموقع :**
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=451337 ، تاريخ الاطلاع :06ديسمبر 2020 على الساعة 18,00، بتصرف

([4]) - **محمد الهادي حاجي، مرجع سبق ذكره،**

([5]) - المرجع نفسه، بتصرف

([6])- إسماعيل محمد بن قانة : **إقتصاد التنمية نظريات نماذج، إستراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ضمان،2012، ص21-22.

([7]) - عياد محمد سمير: إشكالية العلاقة بين التنمية والتحول السياسي، مجلة أكاديميا، العدد الأول، جانفي2013، جامعة تلمسان، ص98.

([8]) - إحسان حفظي: علم إجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية2008، ص25.

([9]) - مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، جامعة البليدة، ص 132.

([10]) - نفس المرجع، ص ص 26،27.

([11]) - نفس المرجع، ص 28.

([12])- نفس المرجع، ص 29.

([13]) - إحسان حفظي، مرجع سابق، ص ص 36،37.

([14])- نبيل السمالوطي: **علم إجتماع التنمية – دراسة في إجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، 1981، ص ص 201،202.

([15]) - نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 104.

([16])- وليد الجيوسي: أسس التنمية الإقتصادية، جليس الرمان للنشر والتوزيع،ط1،الأردن،2009،ص3.

([17]) - وليد الجيوسي: نفس المرجع ، ص4.

([18]) - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها،دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، الاردن،،ص19-20.

([19]) - عثمان محمد غنيم : نفس المرجع،ص21.

([20]) - نفس المرجع، ص 123.

([21])- نفس المرجع، ص 123.

([22])- حسين عبد الحميد رشوان، **التنمية إجتماعيا ثقافيا**، مؤسسة شباب الجامعة، اللإسكندرية، 2009، ص 17.

([23])- عبد الرحمن تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 49، 50.

([24])- أحمين شفير: أي مستقبل لمفهوم التنمية وإقتصاد التنمية في ظل العولمة الجارية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد، 1، 2014، ص ص 14،15.

([25]) - صبحي محمد قنوص: **أزمة التنمية – دراسة تحليلية** -، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ص 97.

([26]) - إحسان حفظي: علم إجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص32، 33.

([27])- نفس المرجع، ص140.

([28])- محمد محمود الجوهري: **علم اجتماع التنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص ص 55، 56.

([29]) - نفس المرجع، ص147.

([30]) - طلعت مصطفى السروجي وآخرون: **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، الإسكندرية،2001، ص ص 18،19.

([31]) - إحسان حفظي: علم إجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 134.

([32]) - مالك بن نبي: شروط النهضة، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013. ص 77.

([33])- مالك بن نبي : مرجع سابق، ص 87.

([34]) - رشيد زرواتي: التنمية بين الميادين، النظريات والنماذج، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 56.